الفصل الثالث
المجرورات

obeikandl.com

* فصل المجرورات:

بدأ الثمانيني بالمرفوعات، والرفع هو الضمة، والضمة من الواو، والواو من ابتداء الفم كان ينبغي أن يتلو المرفوعات بالمجرورات؛ لأن الجر هو الكسر، والكسرة من الياءِ، والياءُ من وسط الفم، ثم يتلو المجرورات بالمنصوبات؛ لأن النصب هو الفتحة، والفتحة من الألف، والألفُ من أقصى الحلق فهي نقيضة الواو، إلا أنه تلا المرفوعات بالمنصوبات؛ لأن المنصوب أصل للمجرور؛ لأن المجرور منصوب في المعنى ومفعول، وقدم المنصوب في اللفظ على المجرور؛ لأن المجرور منصوب متأول، والمتأول فرع على ما يبرز إلى اللفظ[1].

وأضاف الثمانيني: «والجر إنما وقع في الكلام تقوية وصلة للأفعال التي لا تتعدى إلى المفعول، فتعدت بتوسط هذه الحروف إلى المفعول، وصارت بمنزلة الهمزة في أول الفعل وتشديد العين في وسطه، فكما قالوا: (أذهبتُ زيدًا) و(خرّجت المتاعَ) فخرج الفعل بالهمزة وتشديد العين من اللزوم إلى التعدي كذلك خرج الفعل بحرف الجر من اللزوم إلى التعدي فقالوا: (مررت بزيدٍ) إلا أن حرف الجرّ إنما أثر فيما بعده وصار له حكمان:

أحدهما: أنه بمنزلة جزء من الفعل وحرف منه، من حيث أوصل الفعل إلى المفعول، فهو في هذا الحكم بمنزلة الهمزة وتشديد العين.

والحكم الثاني: أنه قد تنزل بمنزلة حرف من المفعول من حيث كان الجار والمجرور في موضع نصب بالفعل قبلهما، يدلك على صحة هذا أنه يجوز أن تعطف عليها جميعًا بالمنصوب فتقول: (مررت بزيد وعمرًا)، فلو لم يكن الجار والمجرور في موضع نصب، لما أجاز النصب في المعطوف.

وقد يجوز الجر في المعطوف، بأن تعطفه على المجرور دون الجارّ، وهذا هو الاختيار؛ لأن

---

(١) انظر: الفوائد والقواعد ص٣٣٢، وشرح اللمع ١/ ٥٠٢.

العطف على العامل الأقرب أولى من العطف على العامل الأبعد، وحرف الجر أقرب من الفعل فالحمل عليه أولى.

فإذا وجدت حرف الجر فلا بد أن تعلقه بفعل إما في اللفظ أو في التقدير، إلا أن يكونَ حرف الجر زائدًا فلا يعتد له بحكمه»[(١)].

وقد جعل سيبويه المجرور بحرف الجر مضافا إليه[(٢)]؛ لأن الإضافة نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجر أبدا، والمجرور بحرف الجر أضيف إليه ما قبله، ولكن بحرف الجر، فلا شك أن (زيدا) في قولك: (مررت بزيد)، أضيف إليه المرور بواسطة حرف الجر.

قال سيبويه: «إنما يكون- الجر في كل اسم مضاف إليه، واعلم أن المضاف إليه ينجر بثلاثة أشياء بشيء ليس باسم ولا ظرف، وبشيء يكون ظرفا، وباسم لا يكون ظرفا»[(٣)].

وجمع المبرد بين نوعي الجر في باب واحد وسماه باب الإضافة[(٤)].

وقال الثمانيني: «إن الجر يكون في الكلام من وجهين:

أحدهما بحرف جر، والثاني باسم ينوب عن حرف الجر.

وإذا كان الاسم إنما يجر لنيابته عن حرف الجر، فحرف الجر هو الأصل»[(٥)].

ونلاحظ مما سبق أن طريقة تناول النحاة لهذه الحروف تبين انصباب اهتمامهم بها بوصفها وسيلة من وسائل تعدى الفعل اللازم. يقول ابن يعيش معللا تسميتها (حروف الإضافة): «إن

---

(١) انظر: الفوائد والقواعد ص٣٣٢- ٣٣٤، وشرح اللمع ١/ ٥٠٢- ٥٠٤.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٤١٩.

(٣) الكتاب ١/ ٤١٩.

(٤) انظر: المقتضب ٤/ ١٣٦.

(٥) الفوائد والقواعد ص٣٣٢، وشرح اللمع ١/ ٥٠٣.

هذه الحروف تسمى حروف الإضافة؛ لأنها تضيف معاني الأفعال قبلها إلى الأسماء بعدها مع عملها الجر فيما بعدها، وذلك إذا ضَعُفت الأفعال التي قبلها عن تجاوز الفاعل إلى المفعول، فتحتاج حينئذٍ إلى أشياء تستعين بها على الوصول إليه، وذلك نحو: عجبت ومررت وذهبت ونحوها.

فإن قلتم إن هذه الحروف إنما أتى بها لإيصال معنى الأفعال إلى الأسماء، فما بالهم يقولون: (زيدٌ في الدار)، والمال لخالد، فجيء بهذه الحروف، ولا فعل قبلها، فالجواب أنه ليس في الكلام حرف جر إلا هو متعلق بفعل أو ما هو بمعنى الفعل في اللفظ أو التقدير، أما اللفظ فقولك: (انصرفت عن زيد)، و(ذهبت إلى بكر). وأما تعلقه بالفعل في المعنى فنحو قولك: (المال لزيد) تقديره: (المال حاصل لزيد)، وكذلك: (زيد في الدار)، تقديره: (زيدٌ مستقر في الدار أو يستقر في الدار)»[(١)].

مما يعني أن علاقة الفعل بالمفعول إما أن تكون مطلقة فيتعدى الفعل إلى المفعول مباشرة فينصبه، وإما أن تكون مقيدة بمعنى من المعاني التي يتأثر فيها المفعول بفعل الفاعل، كالظرفية والاستعلاء والإلصاق وابتداء الغاية وانتهائها والملك، ونحوها من المعاني التي وُضعت لها حروف الجر[(٢)]. فإذا احتمل المعنى الإطلاق أو الاتساع حذف حرف الجر، فينتصب المفعول على نزع الخافض، فيصح حينئذٍ قولك: دخلت البيتَ، وذهبت الشامَ، عسَل الطريقَ[(٣)].

---

(١) شرح المفصل ٨/ ٧- ٩.

(٢) انظر: حقيقة التضمين ووظيفة حروف الجر، للدكتور أحمد عبد الستار الجواري ص١٥١- ١٥٤، بحث بمجلة المجمع العلمي العراقي، مج٣٢، ع٣، ٤، ذو الحجة سنة ١٤٠١هـ تشرين الأول سنة ١٩٨١م.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٣٥- ٣٨.

*** (مِن) :**

ثم تحدث الثمانيني عن معاني حروف الجر، وبدأ بمعاني (مِنْ):

١- يجوز أن تكون لابتداء الغاية، كقولك: (خرجتُ من الكوفة)، فينبغي أن يكون الخروج ابتُدِئ من الكوفة[١]. وقال سيبويه: «وأما (مِنْ) فتكون لابتداء الغاية في الأماكن، وذلك قولك: (مِنْ مكان كذا وكذا إلى مكان كذا وكذا). وتقول إذا كتبت كتابا: (مِنْ فلان إلى فلان)، فهذه الأسماء سوى الأماكن بمنزلتها»[٢]. فمثل لمجيء (مِنْ) لابتداء الغاية في الأماكن بقوله: من مكان كذا إلى مكان كذا. وعلامتها وقوع (إلى) بعدها فما وقع بعد (مِنْ) فهو محل ابتداء الفعل، وما وقع بعد (إلى) فهو محل انتهائه. ومثل لمجيئها لابتداء الغاية فيما كان بمنزلة الأماكن بقولك إذا كتبت رسالة: (مِنْ فلان إلى فلان)؛ لأنها ليست أماكن على الحقيقة.

ونلاحظ أن مذهب الثمانيني هو مذهب سيبويه والبصريين؛ حيث إن (مِنْ) تختص بابتداء الغاية في الأماكن، وما كان بمنزلتها، كما أن (مذ) تختص عنده بابتداء الغاية في الأيام والأحيان. ولا تدخل واحدة منهما على صاحبتها[٣].

وهذا خلاف مذهب الكوفيين الذين رأوا أن (مِنْ) تكون لابتداء الغاية في الزمان كذلك[٤].

٢- أن تكون (مِنْ) للتبعيض، وإنما تكون (مِنْ) كذلك إذا أخرجت قليلًا من كثير، وهي تتصل

---

(١) انظر: الفوائد والقواعد ص٣٣٤، وشرح اللمع ١/ ٥٠٥.

(٢) الكتاب ٤/ ٢٢٤.

(٣) انظر: الكتاب ٤/ ٢٢٦.

(٤) وانظر تفصيل المسألة في الإنصاف ١/ ٣٧٠- ٣٧١، وشرح الكافية ٢/ ٣٢١، وقد رجح الرضي مذهب الكوفيين وانظر الجنى الداني ص٣٠٨، ٣٠٩، وشرح المفصل ٨/ ١٢، وانظر المغني ١/ ٣١٨.

بالمبعض لا بالبعض الذي أخرجته، نحو قولك: (أخذتُ مِن الدراهم درهمًا)، و(أخذت دينارًا من الدنانير)[١].

وذهب المبرد وآخرون إلى أن معنى التبعيض في (مِنْ) راجع إلى المعنى الأصلي لها، وهو ابتداء الغاية. فإذا قلت: أخذت من المال، دلت (مِنْ) على أن الذي أخذت بعض المال، وفيه معنى الابتداء أيضا؛ لأن ابتداء الأخذ إنما وقع على المال[٢].

٣- أن تكون زائدة، دخولها كخروجها، لأنها لم تُحدِث بدخولها معنًى فيسقط بخروجها، نحو قولك: (ما جاءني من أحد)، تقديره: ما جاءني أحدٌ، و(ما لقيت من أحدٍ)، تقديره: ما لقيتُ أحدًا، فـ(مِنْ) هاهنا دخولها كخروجها؛ لأن أحدًا بمجرده أفاد العمومَ، و(مِنْ) زيدت توكيدًا في الكلام[٣].

وعند سيبويه: لا تزاد في الواجب[٤]، وقد أجاز غيره ذلك[٥].

وقال الثمانيني: «إن (مِنْ) تدخل على واحدٍ منكور فيفيد مجموعها العموم والشمول، نحو قولهم: (ما جاءني من رجل)، وهذا عندهم يدل على أنه ما جاءني واحدٌ ولا أكثرُ منه.

ولو قال: (ما جاءني رجلٌ) لجاز أن يكون قد نفى واحدًا، ولم ينف فوق ذلك، وجاز أن يكون جاءه اثنان وأكثر»[٦].

ونلاحظ مما سبق أن (مِنْ) أفادت هاهنا تأكيد استغراق الجنس، ففي قولك: (ما جاءني من

---

(١) انظر: الفوائد والقواعد ص٣٣٥، وشرح اللمع ١/ ٥٠٥، وانظر الكتاب ٤/ ٢٢٥، والمغني ١/ ٣١٨.
(٢) انظر: المقتضب ١/ ١٨٢، وشرح المفصل ٨/ ١٢.
(٣) انظر: الفوائد والقواعد ص٣٣٥، وشرح اللمع ١/ ٥٠٥.
(٤) الكتاب ٢/ ٣١٥، ٤/ ٢٢٥، وانظر المقتضب ٤/ ٤٢٠.
(٥) هو قول الأخفش انظر الإنصاف ١/ ٣٧٦، وشرح المفصل ٨/ ١٣٨.
(٦) الفوائد والقواعد ص٣٣٥، وشرح اللمع ١/ ٥٠٦.

رجل)، أفاد ذكر كلمة (رجل) استغراق الجنس قبل دخول (من)، فلما جاءت أكدت هذا المعنى؛ لأنه لو قال: ما جاءني من رجل، احتمل الكلام وجوها، منها: نفي الوحدة، كأنه قيل: ما جاء رجل واحد بل أكثر من رجل. ومنها: أن يفهم أن المراد: ما جاء رجل في نفاذه وقوّته بل جاء الضعفاء. ومنها: أن تكون نصًّا في استغراق الجنس، كأنه قال: (ما جاء من جنس الرجال أحد). فلما أُدخلت (مِنْ) أذهبت هذه الاحتمالات، وأكدت معنى العموم واستغراق الجنس[(١)].

ولقد نسب الثمانيني إلى سيبويه وجمهور البصريين اشتراطهم لزيادة (مِنْ)، أن يكون ما قبلها غير موجب، كأن يكون نفيا أو نهيا أو استفهاما، وأن يكون مجرورها نكرة عامة.

قال ابن يعيش: «وقد اشترط سيبويه لزيادتها ثلاثة شرائط؛ أحدها: أن تكون مع النكرة. والثاني: أن تكون عامة. والثالث: أن تكون في غير الموجب»[(٢)].

وتُفْهم هذه الشروط من أمثلة سيبويه في النص السابق، حيث مثل لها بقوله: ما أتاني من رجل، وما رأيت من أحد.

وقد نسب المرادي إلى بعض النحاة أنها تزاد بهذه الشروط الثلاثة في غير باب التمييز، وأما في التمييز فتزاد بغير هذه الشروط، وادعى القائل بهذا أنه مذهب سيبويه[(٣)].

ومما يؤيد صحة هذا الرأي تمثيل سيبويه في النص السابق بنحو: (ويْحَه من رجل)، و(لي ملؤه من عسَل)، ويؤكد ذلك في موضع آخر فيقول في باب من أبواب التمييز: «وإن شئت قلت:

---

(١) انظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، ت/ محمد كامل بركات، ص١٤٤، دار الكاتب العربي سنة ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م. وانظر: حروف الجر في اللغة العربية عند النحاة ص٣٠٢.

(٢) شرح المفصل ٨/ ١٢، ١٣، وانظر: حاشية الصبان ٢/ ٢١١، ٢١٢، والزيادة في الأساليب العربية، أغراضها ومعانيها ومواقعها، للدكتور/ عبد الحميد السيد طلب ص٩- ١٠، بحث بمجلة البيان، الكويت، ع٢٣١، ذو القعدة سنة ١٤٠٤هـ أغسطس (آب) سنة ١٩٨٤م.

(٣) انظر: الجنى الداني ص٢١٩.

(ويَـحَه من رجل)، و(حسبُك به من رجل)، و(لله درّه من رجل)، فتدخل (مِنْ) هاهنا كدخولها في (كَمْ) توكيدا»[١].

والأمر في زيادة (مِنْ) كزيادة (الباء)، إذ تُزاد (مِنْ) فلا تخرج عن وظيفتها النحوية فتجر الاسم الواقع بعدها، ولا تكون زائدة من حيث الدلالة؛ لأنها إنما دخلت لتؤدى معنًى، ولا يُفهم هذا المعنى بدونها[٢]. وهذا ما أشار إليه سيبويه بقوله: «وقد تدخل في موضعٍ، لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيما، ولكنها توكيد... إلا أنها تجر؛ لأنها حرف إضافة». قال المبرد: «وأما قولهم: إنها تكون زائدة، فلست أرى هذا كما قالوا. وذلك أن كل كلمة إذا وقعت وقع معها معنى، فإنما حدثت لذلك المعنى، وليست بزائدة. فلذلك قولهم: (ما جاءني من أحد)، و(ما رأيت من رجل). فذكروا أنها زائدة. وأن المعنى: (ما رأيت رجلًا، وما جاءني أحدٌ). وليس كما قالوا؛ وذلك لأنها إذا لم تدخل جاز أن يقع النفي بواحد دون سائر جنسه تقول: (ما جاءني رجل)، و(ما جاءني عبد الله)، إنما نفيت مجيء واحد. وإذا قلت: (ما جاءني من رجل)، فقد نفيت الجنس كله. ألا ترى أنك لو قلت: (ما جاءني من عبد الله)، لم يجز؛ لأن عبد الله معرفة، فإنما موضعه موضع واحد»[٣].

٤- أن تكون (مِنْ) تبين تبيين الصفات، وذلك أن يكون ما بعدها أقل مما قبلها، كقوله تعالى: ﴿فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَـٰنِ﴾[٤]، وكل وثنٍ رجْسٌ، وليس كل رجسٍ وثنًا فكأنه

---

(١) الكتاب ٢/ ١٧٤.

(٢) انظر: العلامة الإعرابية ص٣٤٧، ٣٤٨. وانظر: من الدراسات النحوية في بعض الحروف العربية، للدكتور/ عبد الرحمن علي سليمان ص١٥٨، بحث بمجلة كلية الشريعة واللغة العربية، (بأبها)، المملكة العربية السعودية، ع٢، رجب سنة ١٤٠٢هـ.

(٣) المقتضب ١م١٨٣.

(٤) سورة الحج، الآية (٣٠).

قال تعالى: اجتنبوا الرجسَ الذي هو الوثَنُ، فأمرنا بهذه الآية أن نجتنب الأوثانَ، وما عدا الأوثانَ من الأرجاس فإنا علمناه بدليلٍ آخر[١].

ولم يتطرق الثمانيني لبعض المعاني؛ حيث إن (من) قد تأتي بمعنى المجاوزة، مثل (عن) مثل قوله تعالى: ﴿قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَذَا﴾[٢]. وقد تأتي بمعنى السببية مثل: (يموت الناس من الجوع). وغير ذلك من المعاني[٣].

*** (إلى):**

لم يتطرق الثمانيني إلى كل معاني (إلى) وذكر منها معنًى واحدًا فقط، وهو انتهاء الغاية تقول: (سرتُ من الكوفة إلى البصرة)، ابتدأت بـ(مِنْ) وانتهيت بـ(إلى). وما قبل (من) وما بعد (إلى) يجوز أن يدخلا في الغاية، ويجوز أن يخرجا منها، ويجوز أن يدخل أحدهما، ويخرج الآخر، وهذا كله موقوف على الدليل[٤].

*** (في):**

(في) موضوعة للظرفية والوعاء. تقول: (اللص في الحبس)، و(زيدٌ في الدار) و(الثوبُ في الصندوق) و(الدقيق في الجراب)، و(الماءُ في الـجُبّ). وقد يتوسع فيها فيقال: (زيدٌ في العلم) يُراد أن العلم قد اشتمل عليه وحواه كاشتمال الدار عليه إذا قلت: (زيْدٌ في الدارِ)[٥].

---

(١) انظر: الفوائد والقواعد ص٣٣٥، وشرح اللمع ١/ ٥٠٦.

(٢) سورة الأنبياء، الآية (٩٧).

(٣) انظر: الكتاب ٤/ ٢٢٦، ورصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي ص٢٢٢، ٣٧٠، والمغني ٢/ ١٢٠، وانظر: العوامل المائة ص١٠٠- ١٠٦ حيث بيّن الجرجاني أن لها ثلاثة عشر معنى.

(٤) الفوائد والقواعد ص٣٣٦، وشرح اللمع ١/ ٥٠٦، وانظر: معاني (إلى) في العوامل المائة النحوية ص١٠٧- ١٠٨.

(٥) الفوائد والقواعد ص٣٣٩، وشرح اللمع ١/ ٥٠٦.

نلاحظ مما سبق أن (في) دلت على الظرفية حقيقة ومجازًا، ولم يذكر الثمانيني المعاني الأخرى لها مثل المصاحبة والتعليل وبمعنى (إلى) و(على)[١].

(رُبَّ)[٢] موضوعة لتقليل ما تدخل عليه، ولهذه العلة اختصت بالدخول على النكرة[٣]؛ لأن النكرة تدل على الكثرة فيصح فيها التقليل، تقول: (رُبَّ رجلٍ أدركتُه)، و(رُبّ غلمان ملكتُهم) أي: ذلك قليل.

ونقيضها **(كَمْ)**، لأن (كم) اسم، و(رُبَّ) حرفٌ، و(كم) للتكثير، و(رب) للتقليل، ولما كانت (كم) للتكثير اختصت بالدخول على النكرات؛ لأن النكرة لما كان واحدها يدل على الكثرة صح فيه التكثير، كما يصح فيه التقليل، إلا أن ما بعد (كم) يجوز فيه الجر والنصب.

و(رُبَّ) خالفت حروف الجر من ثلاثة أوجه:

منها: أنه قد حذف الفعل الذي أوصلته إلى ما بعدها.

ومنها: أنها قد وقعت صدرًا في الكلام، وحروف الجر لا تقع صدورًا.

ومنها: لزوم الصفة لمجرورها.

فأما وقوعها صدرًا؛ فلأنها لما كانت تقلل ما تدخل عليه، وتقليل الشيء يقارب نفيه أشبهت حروف النفي فوقعت صدرًا، كما وقعت حروف النفي صدرًا. وأما لزوم الصفة لمجرورها؛ فلأنهم لما حذفوا الفعل الذي تتعلق به جعلوا لزوم الصفة بمجرورها عوضًا من

---

(١) انظر هذه المعاني بأمثلتها في العوامل المائة ص١١٢- ١١٣، ومعاني الحروف ص٩٦، والجنى الداني ص٢٥٢، ٢٥٤.

(٢) في (رُب) ثماني لغات هي: (رُب، رُبَّت، رُبَ، رُبَت، رُبُ، رُبْ، رَبَّ، رَبَ) انظر: شرح الكافية للرضي ٢/ ٣٠٥، والمغني ١/ ١٣٨، وفي اللسان (ربب): لغات أخرى بزيادة (ما) عليها.

(٣) قال سيبويه في الكتاب ١/ ٤٢٧: فرب لا يقع بعدها إلا نكرة. وانظر: الكتاب ٢/ ٣٤٥.

ذلك الفعل. وقد يظهرون هذا الفعل المحذوف في الشعر إذا اضطر الشاعر إلى إظهاره[١].

ومن خلال ما سبق نجد الثمانيني قد ذهب مذهب البصريين في أن (رب) حرف، ولكنها عند الكوفيين اسم يحكم على موضعه بالإعراب[٢].

***(الباء):**

ذكر الثمانيني من معانيها:

١- الإلصاق[٣]، نحو قولك: (كتبت بالقلم)، أي ألصقت الحروف بعضها ببعض، و(مررت بزيدٍ) لما أوصلت الباء المرور إلى (زيد) فكأنها ألصقته.

٢- ادعى البعض[٤]، أن الباء تفيد (التبعيض) فذاك عمله بدليل شرعي لا بمجرد اللغة[٥].

٣- قد تكون الباء (زائدة)، وإنما تزاد في غير الواجب، يقولون: (ليس زيدٌ بخارجٍ)، أي: ليس زيدٌ خارجًا، و(ما عمروٌ بذاهبٍ)، أي: ما عمرٌو ذاهبًا. قد زيدت الباءُ في الواجب في أربعة مواضع:

---

(١) انظر: الفوائد والقواعد ص٣٣٦- ٣٣٧، وشرح اللمع ١/ ٥٠٧- ٥٠٨، والنحاة يستشهدون لهذا الاضطراب بقول الشاعر:

أماويّ إني رُبّ واحد أُمهِ قتلتُ فلا أثرٌ لديّ ولا قتْلُ

انظر تفصيل المسألة في شرح الكافية للرضي ٢/ ٣٠٧.

(٢) انظر تفصيل المسألة في الإنصاف ٢/ ٨٣٢- ٨٣٥، والجنى الداني ص٤٣٩- ٤٤٠.

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٤/ ٢١٧: وباء الجر إنما هي للإلصاق والاختلاط، وقال الأشموني بشرح الألفية ٢/ ٢٢٨: وهذا المعنى لا يفارقها ولهذا اقتصر عليه سيبويه. وقال في ٢/ ٢٢٧: وأما الباء فلها خمسة عشر معنى.

(٤) أثبت لها إفادة التبعيض: الأصمعي، وابن مالك، قيل: والكوفيون، وجعلوا منه: ﴿عينا يشرب بها عباد الله﴾، قاله ابن هشام في المغني ١/ ١١١، وانظر: تسهيل الفوائد ص١٤٥، وشرح ابن عقيل ١/ ١٩، وشرح الأشموني ٢/ ٢٢٨.

(٥) انظر: الفوائد والقواعد ص٣٣٨، وشرح اللمع ١/ ٥٠٨.

منها: (المبتدأ)، نحو: (بحَسْبِك زيدٌ)، الباء زائدة تقديره: حسبُك.

ومنها: (خبره)، نحو: (حسبُك بزيدٍ)، تقديره: حسبك زيد، وفي التنزيل: ﴿جَزَآءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾[١]، تقديره: جزاءُ سيئة مثلها، لتكون مثل الآية الأخرى، ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثْلُهَاۖ﴾[٢].

ومنها: (الفاعل)، نحو: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ﴾[٣]، تقديره: كفى اللهُ.

ومنها: (المفعول)، كقول جرير:

هُنَّ الحرائِرُ لا ربّاتُ أحْمِرَةٍ سودُ المحاجرِ لا يقرأنَ بالسُّورِ[٤]

تقديره: لا يقرأن السُّور، وعليه يحتمل قوله تعالى: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ﴾[٥]، أن الباء زائدة؛ لأن الفعل لا يفتقر في وصوله إلى المفعول إليها إذا كان متعديًّا بنفسه[٦].

وللباء معان أخرى لم يتطرق إليها الثمانيني، منها: الاستعانة والمصاحبة والمقابلة (البدلية) وللقسم والتبعيض والظرفية والسببية وبمعنى عن وغير ذلك[٧].

* **(اللام):** قال الثمانيني: إنها موضوعة (للاختصاص)؛ لأن معنى الحرف هو الذي

---

(١) سورة يونس، الآية (٢٧).

(٢) سورة الشورى، الآية (٤٠).

(٣) سورة النساء، الآية (٦).

(٤) البيت ليس لجرير قيل للراعي النميري ديوانه ١٨، وقيل للقتال الكلابي ديوانه ٥٣، وانظر: شرح المفصل ٨/ ٢٣، والخزانة ٩/ ١٠٧.

(٥) سورة المائدة، الآية (٦)، وقد نقل الزمخشري في الكشاف ١/ ٥٩٧ عن مالك: أنها زائدة فيجب مسح كل الرأس، قال: وهو وإن كان عملًا بالمجاز لكنه أحوط... انظر تفصيل المسألة في: حاشية يس على شرح الألفية للأشموني ٢/ ٢٢٨.

(٦) انظر: الفوائد والقواعد ص٣٣٨.

(٧) انظر هذه المعاني بأمثلتها في العوامل المائة ص٩١- ٩٩، والجنى الداني ص٣٦- ٤١.

يلزمه في جميع متصرفاته، والذي يلزم اللام في جميع متصرفاته هو الاختصاص[١].

وقال سيبويه عنها: «لام الإضافة، ومعناها الملك واستحقاق الشيء. ألا ترى أنك تقول: (الغلام لك، والعبد لك)، فيكون في معنى: (هو عبدُك، وهو أخٌ له)، فيصير نحو: هو أخوك. فيكون مستحقًّا لهذا كما يكون مستحقا لما يملك. فمعنى هذه اللام معنى إضافة الاسم»[٢].

وهي معانٍ عامة يمكن أن يتفرع منها كثير مما ذُكر من معانيها، وقال الأشموني: «تأتي اللامُ الجارة لمعان جملتها أحد وعشرون معنى، وقد مثل لجميعها، وأكثرها متداخلة ببعضها، وأما معنى الاختصاص فلا يكاد يفارقها»[٣].

وقال الثمانيني: «وأما (الملك) فطارئ على الاختصاص، يدلك على صحة هذا أن المملوك لابد أن يختص بمالكه، وأن الاختصاص يستغنى عن الملك، فكل مملوك مختص، وليس كل مختص مملوكًا. ألا تراك تقول: (المسجد لزيدٍ) فيدل على اختصاصه به؛ إما لأنه أنشأه، أو لأنه عمّره، أو لأنه يدرس فيه، أو لأنه يكثر الجلوس فيه، أو لأنه يؤذّن فيه، ولا يصح ملكه؛ لأن المساجد والكنائس والبيع لا يصح ملكها.

وتقول: (الدارُ لزيدٍ) فيدل على اختصاصها به وأنه مالكها، لأن الدار يصح أن تملك»[٤].

ونلاحظ أن الثمانيني رد كل معنى لها للاختصاص وقصرها عليه، وللام معان أخرى لم يتطرق إليها مثل القصد: (حضرته للانتفاع)، وللعاقبة: (ابنوا للخراب)، وأيضا بمعنى (على) و(في) و(عند) و(بعد) و(من) و(إلى)[٥].

---

(١) انظر: الفوائد والقواعد ص٣٣٩، وشرح اللمع ١/ ٥٠٨.

(٢) الكتاب ٤/ ٢١٧.

(٣) شرح الأشموني ٢/ ٢٢١.

(٤) الفوائد والقواعد ص٣٣٩، وشرح اللمع ١/ ٥٠٨- ٥٠٩.

(٥) انظر معانيها في العوامل المائة ص١١٤- ١١٧.

* **(الكاف) :** لم يذكر الثمانيني معانيها بل اقتصر على تناول كونها اسمًا أو حرفًا، ولم يبد الرأي فيها مع أن البصريين، ذهبوا إلى أن كاف التشبيه لا تكون اسما إلا في ضرورة الشعر، ولكن الكوفيين ومعهم ابن جنى قالوا: إنها قد تأتي حرفًا أو اسمًا في الاختيار(١).

قال الثمانيني في تفصيل الاسمية والحرفية فيها: «وأما (الكاف) فتكون حرفًا واسمًا، فإذا قلت: (جاءني الذي كزيدٍ) قطعت على أنها حرف لأنها صلة للاسم الناقص، والاسم الناقص يوصل بحرف الجر، كما تقول: (جاءني الذي في الدار).

ولا يجوز أن يوصل الاسم الناقص باسم مفرد، لو قلت (جاءني الذي منطلقٌ) لم يجُزْ، فإن قلت: (جاءني الذي هو منطلقٌ)، جاز؛ لأن الاسم الناقص يوصل بالجمل، وأما كون الكاف اسما مثل: قول الأعشى:

أتنهَــون ولَــنْ يَنْهــي ذَوي شــططٍ كالطعنِ يهْلِكُ فيـه الزيـتُ والفُتُـلُ(٢)

والكاف هاهنا اسم لأنها فاعلة، ألا ترى أن الفعل قبلها مسند إليها، وهي في موضع رفع بإسناده إليها. وقول الآخر:

*** وصــاليــاتٍ ككمــا يُــؤَثْفَــيْـن(٣) ***

الكاف الثانية اسم لدخول الأولى عليها، والأولى حرف؛ لأنه لا يجوز أن يدخل حرف جر على مثله»(٤).

---

(١) انظر: الكتاب ٤/ ٢١٧، والمقتضب ٤/ ١٤٠- ١٤١، سر صناعة الإعراب ١/ ٢٩٦- ٢٩٨، وشرح الأشموني ٢/ ٥٣٢، وانظر جميع الآراء حولها في ارتشاف الضرب ٣/ ١٧١٠- ١٧١٤.

(٢) من البسيط ديوانه ٦٣، والمقتضب ٤/ ١٤١، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/ ٤٣، والخزانة ٩/ ٤٥٣.

(٣) هذا البيت من الرجز لخطام بن نصر المجاشعي، وهو من شواهد سيبويه ١/ ٣٢، ٨٩، ٤٠، ٤/ ٢٧٨، وعزاه إليه، وأورده ابن منظور (أنف) وعزاه إليه، وانظره في الخصائص ٢/ ٣٦٨، وشرح الشافية للرضى ١/ ١٣٩.

(٤) الفوائد والقواعد ص٣٣٩- ٣٤٠، وشرح اللمع ١/ ٥٠٩- ٥١٠.

وقال الثمانيني: «قد تكون الكاف (زائدة)، كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[١]، التقدير: ليس مثله شيءٌ، لأن الكاف لو لم تكن زائدة لكان الكلام كذبًا؛ لأن تقديره: ليس مثل مثله شيءٌ فيكون قد أثبت له مثلًا، ونفي الشبه عن مثله، وهذا كذب؛ لأن مثل الشيء هو الذي يشبهه، فلما كان إقرار الكذب يؤدي إلى المحال حكم بزيادتها، قال الشاعر:

*** لـواحِـــقُ الأقــرابِ فيهــا كالـمقَــقْ[٢] ***

المقق الطول، وتقديره: فيها مقَقٌ، أي: طولٌ، ولا يجوز أن يقال: فيها كالطول»[٣].

ومن معاني الكاف التي لم يتطرق إليها الثمانيني التشبيه والتعليل والتوكيد والاستعلاء[٤].

*** (عن):**

أما (عن) فمعناها المجاوزة، تقول: (انصرفتُ عن زيدٍ) أي: جاوزته إلى غيره[٥].

والمجاوزة والبعد، أشهر معانيها؛ ولذلك اقتصر عليه سيبويه، فقال: «وأما (عن) فلما عدا الشيء، وذلك قولك: أطْعمَه عن جوع، جعل الجوع منصرفا تاركا له قد جاوزه. وقال: قد سقاه عن العَيْمَة»[٦].. و(كساه عن العُرى) جعلها قد تراخيا عنه. ورميت عن القوس؛ لأنه بها قذف سهمه عنها وعداها، وتقول: (جلس عن يمينه)، فجعله متراخيا عن بدنه، وجعله في المكان الذي بحيال يمينه... وتقول: (أضربت عنه، وأعرضت عنه، وانصرفت عنه)، إنما تريد أنه

---

(١) سورة الشورى، الآية (١١).

(٢) هو رؤبة، الديوان ١٠٦، والمقتضب ٤/ ٤١٨، واللمع ص١٥٠، والخزانة ١/ ٨٩، ١٠/ ١٧٧.

(٣) الفوائد والقواعد ص٣٤٠- ٣٤١، وشرح اللمع ١/ ٥١٠.

(٤) انظر هذه المعاني في شرح الأشموني ٢/ ٥٣٢، والعوامل المائة ص١٣٢- ١٣٥.

(٥) انظر: الفوائد والقواعد ص٣٤١، وشرح اللمع ١/ ٥١٠.

(٦) فسرها سيبويه بأنها شهوه اللبن. انظر: الكتاب ٤/ ٢٢٦.

تراخى عنه، وجاوزه إلى غيره. وتقول: (أخذت عنه حديثا)، أي عدا منه إلى حديث[١]. فـ(عن) إذن تأتي لمجاوزة شيء عن شيء إلى شيء آخر، وذلك إما بزوال الشيء الأول عن الشيء الثاني، ووصوله إلى شيء ثالث نحو: (رميت السهم عن القوس إلى الصيد)، فالسهم هو الشيء الأول، زال عن الشيء الثاني وهو القوس، ووصل إلى الشيء الثالث هو الصيد. وإما بالوصول وحده نحو: (أخذت عنه حديثا)، فالحديث وصل إلى المحل الثاني، وهو المتكلم. وإما بالزوال وحده نحو: (أطعمه عن جوع، وكساه عن عُرى، ورميت عن القوس)[٢].

وأضاف الثمانيني: «إن دخل عليها (من) صارت اسمًا، وهي تجر ما بعدها سواء كانت اسمًا أو حرفًا، كما أن الكاف تجر ما بعدها سواء كانت اسمًا أو حرفًا، قال الشاعر:

..... **مـن عَـنْ يمـين الجُبَيّـا نظْـرةٌ قبَـلُ**[٣]

فعن في هذا البيت اسم لدخول حرف الجر عليها»[٤].

و(عن) لها معان كثيرة؛ مثل: البدل، والاستعلاء، و(بعد ومن والباء)، والاستعانة واسمًا بمعنى جانب[٥].

* **(على) :** لم يتطرق الثمانيني إلى معانيها، وتطرق إلى أنها تصلح أن تكون اسمًا أو فعلًا أو حرفًا فقال: «وإنما تكون (اسمًا) إذا كانت عبارة عن شخص أو عبارة عن فوق، وإذا كانت

---

(١) الكتاب ٤/ ٢٢٦، ٢٢٧..

(٢) انظر: شرح العوامل المائة النحوية ص١٢٨- ١٣٠.

(٣) هو القطامي، وصدر البيت:

*** فقلتُ للركب لمّا أن علا بِهِمُ ***

الديوان ص٥، شرح المفصل لابن يعيش ٨/ ٤١، وشرح جمل الزجاجي ١/ ٤٧٧، والارتشاف ٣/ ١٧٢٩.

(٤) الفوائد والقواعد ص٣٤١، وشرح اللمع ١/ ٥١١.

(٥) انظر هذه المعاني في: العوامل المائة ص١٢٨- ١٣١، والجنى الداني ص٢٤٢ وما بعدها.

كذلك دخلتها علامات الأسماء، تقول: (جاءني علا، ولقيت علا، ومررت بعلا)، وتقول إذا كانت عبارة عن (فوق) (جئتُ من عليه) كما تقول: (جئت من فوقه) و(جئتُ من على السطح) كما تقول: (جئتُ من فوق السطح)، قال الشاعر:

عـدَت مـن عليـه بعـدما تَـمَّ ظمؤُهـا تَصِلّ وعـن قـيضٍ ببيـداءَ مَـجْهَل[١]

أي: من فوقِه»[٢]، وفي ذلك قال سيبويه: وهو يقصد -(على)- اسم ولا يكون إلا ظرفا. ويدلك على أنه اسم قول بعض العرب: نهض من عليه[٣].

وأضاف الثمانيني: «وإذا كانت (فعلًا) كانت مشتقة من مصدر، ودالة على زمان مخصوص، تقول: علا- يعلُو- عُلوًّا فهو عالٍ، والمفعول معلو، كما تقول: ضاربٌ- ومضروبٌ، وتقول في الأمر: أعلُ، وفي النهي: لا تعْلُ، وتقول: سيعلو، أو سوف يعلو، وقد علا، وقد يعلو، وتقول: (علا الحائطُ) كما تقول: ارتفع الحائطُ، و(علا زيدٌ الفرسَ، يعلوه) كما تقول: (ركبه، يركبه)، وتقول: (علاني ثوبٌ يعلوني، وعلاك دَيْنٌ، يعلوك).

وما عدا ما ذكرته فهي حرف تجر ما بعدها، تقول: (عليّ ثوبٌ، وعليك دينٌ، وعليه مالٌ، وعلى زيد مال»[٤].

ولم يتطرق الثمانيني إلى معاني (على) والتي منها: الاستعلاء، وبمعنى (مع)، والتعليل،

---

(١) البيت من الطويل، وهو المزاحم بن الحارث العقيلي- شاعر إسلامي وهو من شواهد سيبويه ٤/ ٢٣١، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/ ٣٨ يصل الشاعر فيه قطاة وفرخها.

غدت: أي طارت فوقه، تم ظمؤها: كملت مدة صبرها عن شرب الماء، تصل: أي: تصوت، قيض هو قشر البيض، بيداء مجهل: غليظة مقفرة.

(٢) الفوائد والقواعد ص٣٤٢، وشرح اللمع ١/ ٥١١.

(٣) انظر: الكتاب ٤/ ٢٣١، ٣/ ٢٦٨.

(٤) الفوائد والقواعد ص٣٤٢، وشرح اللمع ١/ ٥١٢.

والظرفية، وبمعنى من والباء والاستدراك والإضراب[١].

* (مُذْ ومُنْذُ):

قال الثمانيني: «(مُذْ ومُنْذُ) يختصان بالزمان، ولا يدخلان إلا على الزمان؛ إما في اللفظ أو في التقدير»[٢].

و(مُذْ) حرف جر يفيد ابتداء الغاية في الأزمنة بمنزلة (مِنْ) في كونها لابتداء الغاية في الأماكن. قال سيبويه: «وأما (مذ) فتكون ابتداء غاية الأيام والأحيان، كما كانت (مِنْ) فيما ذكرت لك، ولا تدخل واحدة منهما على صاحبتها، وذلك قولك: (ما لقيته مُذْ يوم الجمعة إلى اليوم)، و(مذ غُدوَةَ إلى الساعة)، و(ما لقيته مذ اليوم إلى ساعتك هذه)، فجعلت اليوم أول غايتك، فأُجريت في بابها، كما جرت (مِنْ) حيث قلت: من مكان كذا إلى مكان كذا. وتقول: ما رأيته منذ يومين، فجعلتها غاية كما قلت: أخذته من ذلك المكان، فجعلته غاية، ولم ترد منتهى»[٣].

وقال الثمانيني: «والغالب على (مُذْ) أن تكون اسمًا للحذف الذي دخلها وأصلها (مُنْذُ) فلما أسقطوا النون سكنت الذال لزوال ما كان يوجب حركتها وهو النون، والأسماء يكثر فيها الحذف لقوتها وتمكنها. والرفع فيما بعد (مُذْ) أكثر لتمكن (مُذْ) في الاسمية، والجر فيها قليل لقلتها في الحرفية»[٤].

ونلاحظ مما سبق أن (مُذ) أصلها منذ وحذفت منها النون، وهو مذهب الجمهور[٥].

---

(١) انظر: العوامل المائة ص١٢٥- ١٢٧، وشرح الأشموني ٢/ ٢٢٩، ومعاني الحروف ص١٠٧- ١٠٨.

(٢) الفوائد والقواعد ص٣٧، ٦٤، ٢٤٣، وشرح اللمع ١/ ٥١٣.

(٣) الكتاب ٤/ ٢٢٦.

(٤) الفوائد والقواعد ص٣٤٤، وشرح اللمع ١/ ٥١٣- ٥١٤.

(٥) انظر: الجنى الداني ص٣٠٤، والكتاب ٤/ ١٩٤، وشرح المفصل ٨/ ٤٦.

وقال الثمانيني: «(مُنْذُ) كان أصلها السكون، وإنما حركت الذال لسكونها وسكون ما قبلها، واختيرت لها الضمة اتباعًا لضمة الميم، ولم يحفل بالساكن بينهما لأن الساكن حاجز غير حصين؛ لأن الحرف يضعف بسكونه، ويقوى بحركته، ولهذا شبهوا المتحرك بالحي، والساكن بالميت.

والغالب على (مُنْذُ) أن تكون حرفًا لتمامها؛ لأن الحذف في الحرف ضعيف قليل، وإذا كان الغالب فيها الحرفية فالجر فيها أكثر، والرفع بها قليل لقلتها في الاسمية»[1].

وأضاف الثمانيني: «والعرب تستعملهما اسمين وحرفين، وإذا كانتا حرفين جرتا ما بعدهما، وإذا كانتا اسمين فموضعهما رفع بالابتداء وما بعدهما خبر (عنهما) تقول: (مُذْ يومان، ومُنذُ ليلتان)، وهما من أسماءِ الزمان.

ولا يكونان اسمين إلا في حال كونهما مبتدأين، وهما اسمان مبنيان، ولا يقع بعدهما إلا اسم ظاهر، ولا يجوز أن يقع بعدهما ضمير الرفع بهما، وهو على ضربين:

أحدهما: أن تكون (مُذْ) واقعة على أول الزمان وآخره، تقول: (ما رأيتُه منذ يومان، ومنذُ ليلتان) كأنك قلت: بيني وبينه يومان، أو بيني وبينه ليلتان، أو كأنك قلت: أمَدُ انقطاعِ الروية يومان، أو قلت: مقدار بعد الرؤية ليلتان.

والوجه الثاني: أن تكون واقعة على أول الزمان، وتدل على آخره، نحو: (ما رأيتُه مُذْ يوم الجمعة)، كأنك تقول: أولُ انقطاع الرؤية يومُ الجمعة، وابتداء انقطاع الرؤية يوم الجمعة، وأردت إلى هذه، ثم حذفت للعلم به.

وإذا رفعت فالجملة من الابتداء والخبر مفسرة للرؤيا، والكلام جملتان: الأولى من فعل

---

(١) الفوائد والقواعد ص٣٤٣، ٣٤٤، وشرح اللمع ١/ ٥١٣.

وفاعل، والثانية من مبتدأ وخبر وهي مفسرة للأولى»[(١)].

والملاحظ مما سبق أن الثمانيني ذهب مذهب البصريين عندما تقع (مذ ومنذ) اسمين، فهما مبتدأ وما بعدهما خبر، أما الكوفيون فذهبوا إلى أن المرفوع بعدهما ارتفع بتقدير فعل محذوف، وذهب الفراء إلى أنه ارتفع بتقدير مبتدأ[(٢)].

وقال الثمانيني: «وإذا كانتا حرفي جرٍّ تعلقتا بالفعل الذي قبلهما أو بمعنى الفعل، وصار الكلام جملة واحدة. تقول: (أنت عندنا مُنذُ الليلةِ) فتجر؛ لأن التقدير: أنت عندي في الليلة. فإذا حسن مكانها لفظ (في) فالجر، وموضع الجار والمجرور نصب بـ(عِندَ)؛ لأن (عند) نابت عن الاستقرار، لأن التقدير: أنت عندنا مستقر منذ الليلة، وإذا ناب الظرف عن الاستقرار جاز أن يعمل في الظرف، وفي حروف الجر، وفي الأحوال، ينصبها ويرفع الضمير؛ لأنه قد أشبه الفعل.

فإن قلت: (ما رأيته منذ أن الله خلقني)، فإنها تحتمل أن تكون في موضع رفع، وتحتمل أن تكون في موضع جر. فإن جعلت (مُنْذُ) حرفًا فتقديره (مُنذُ زمن أن الله خلقني)، فلما حذفت المضاف أقمت المضاف إليه مقامه، وهو (أن) وصلتها فانجرّت بـ(مُنذُ). وإن جعلت (مُنذُ) اسمًا فتقديره: (منذُ زمَنُ أن الله خلقني)، ثم حذفت المضاف، وأقمت المضاف إليه مقامه، فصارت (أن) في موضع رفع لقيامها مقام الرفع، يقاس بهذا ما يرد من أمثاله»[(٣)].

*** (حتى):**

قال الثمانيني: «إن (حتى) تستعمل في الكلام على ثلاثة أضرب: ضرب تكون فيه غاية بمنزلة (إلى) فتجر ما بعدها، وضرب تكون فيه بمنزلة (الواو) فيشترك ما بعدها في إعراب ما

---

(١) الفوائد والقواعد ص٣٤٣- ٣٤٥، وشرح اللمع ١/ ٥١٣- ٥١٥، وانظر الكتاب ٢/ ٣٨٣، ٤/ ٢٢٦- ٢٢٨.

(٢) انظر تفصيل المسألة في الإنصاف ١/ ٣٨٢- ٣٩٣.

(٣) الفوائد والقواعد ص٣٤٥، وشرح اللمع ١/ ٥١٥.

قبلها من رفع ونصب وجر، وضرب تكون فيه حرفًا تقطع به الكلام عمّا قبلها، وتقع بعدها الجمل من المبتدأ والخبر والفعل والفاعل.

وإذا كانت غاية فهي مشبهة بـ(إلى)، وتتعلق بالأفعال كما تتعلق (إلى) بها، إلا أن (إلى) لا تنتقل عن الغاية، ولا تخرج عنها إلى غيرها، فلتمكنها في الغاية جاز أن يقع بعدها المضمر والمظهر، وجاز أن يكون ما بعدها مساويًا لما قبلها، وجاز أن يكون أقل منه، وجاز أن يكون أكثر منه، وجاز أن يكون ما بعدها من جنس ما قبلها. وجاز ألا يكون من جنسه، تقول: (قام زيد إلى عمرو) و(قام القوم إلى البهيمة) و(قام زيد إلى القوم) و(ذهبت إليه).

وأما (حتى) فإنها لم تتمكن في الغاية؛ لأنها تخرج إلى معنى (الواو)، وإلى أن ينقطع بها الكلام، فلما لم تتمكن في الغاية نقصت عن رتبة (إلى) فوجب أن يكون ما بعدها من جنس ما قبلها، وأقل منه في الكمية، وأن يكون مظهرًا غير مضمر؛ لأنهم استغنوا عن (حتاه) بـ(إليه) فرجوعهم مع المضمر إلى (إلى) دلالة على تمكن (إلى) في الغاية، تقول: (قام القومُ حتى زيدٍ) و(لقيتُهُم حتى زيدٍ) و(مررتُ بهم حتى زيدٍ)»[(١)].

ومن الملاحظ أن الثمانيني وافق البصريين في أن (حتى) تجر المظهر، وإن أردت جر المضمر لأتيت بـ(إلى)، وقد خالف الكوفيون والمبرد فجوزوا أن يكون مجرورها مضمرًا[(٢)].

وقال الثمانيني: «إذا كانت بمعنى (الواو) لزم أن يكون ما بعدها من جنس ما قبلها وأقل منه في الكمية؛ لأنها لم تتمكن في العطف تمكن الواو فصارت أنقص منها، والواو: لتمكنها جاز أن يكون ما بعدها مساويًا لما قبلها وأقل منه وأكثر منه، وجاز أن يكون من جنس ما قبلها ومن

---

(١) الفوائد والقواعد ص٣٤٦، وشرح اللمع ١/ ٥١٦، والكتاب ٣/ ١٧، وأورد ابن هشام الأضرب الثلاثة في المغني ١/ ١٢٣، وانظر: الإيضاح العضدي ١/ ٢٥٧.

(٢) انظر: المغني ١/ ١٢٣، والمقتضب باب حتى ٢/ ٣٨ وما بعدها.

غير جنسه، تقول في (حتى): (قام القوم حتى زيدٌ) و(لقيتهم حتى زيدًا)، و(مررت بهم حتى زيدٍ). وتقول: إذا جعلتها حرفًا يستأنف به الكلام وتقطعه: (سرحت القومَ حتى زيدٌ مسرحٌ)، و(جلس القوم حتى زيدٌ جالسٌ)»[١].

وقال سيبويه: «والرفع جائز كما جاز في (الواو)، و(ثم)، وذلك قولك: (لقيت القوم حتى عبد الله لقيتُه) ثم قال: (كأنك قلت: لقيت القوم حتى زيدٌ ملقيٌّ، وسرحت القوم حتى زيدٌ مسرحٌ)»[٢].

وقد ذكر الثمانيني بيت امرئ القيس:

سَرَيْتُ بهم حتى تكلَّ مطيُّهُم وحتى الجِيادُ ما يُقَدْنَ بأرسانِ[٣]

فـ(حتى) في هذا البيت لا يجوز أن تكون (الجارة) لوقوع المبتدأ والخبر، ولا يجوز أن تكون (عاطفة) لوقوع الواو معها وهي أم حروف العطف، فإذا بطل أن تكون جارة وبطل أن تكون عاطفة دل على أنها قسم ثالث وهي التي يُبتدأ بها الكلام ويقطع عما قبله[٤].

وأضاف الثمانيني: «يجوز أن يقع بعد (حتى) الفعل والفاعل، ويرتفع الفعل بعدها نحو: (سرتُ حتى أدخلُها) فالسير سبب للدخول: فإن قلت هذا وقد مضى السيرُ والدخولُ فقد مضى السببُ و المُسبَّبُ وإنما حكيت المسبَّب. وإن قلت هذا وأنت في حال دخولك فقد مضى السبَبُ وأنت في المسبَّب، وعلى الوجهين جميعًا يرتفع الفعل، وعلى هذا قراءة من قرأ: (وزلزلوا حتى

---

(١) الفوائد والقواعد ص٣٤٦- ٣٤٧، وشرح اللمع ١/ ٥١٦- ٥١٧، والكتاب ١/ ٩٦.

(٢) الكتاب ١/ ٩٧.

(٣) البيت من الطويل، ديوانه ٩٣، والكتاب ٣/ ٢٧، وابن يعيش في شرح المفصل ٥/ ٧٩، ٧/ ٣٢، ٨/ ١٩، وابن هشام في المغني ١/ ١٣٦- ١٣٨، وعزى إلى قائله في المراجع السابقة.

(٤) انظر: الفوائد والقواعد ص٣٤٨، وشرح اللمع ١/ ٥١٧- ٥١٨، والكتاب ٣/ ٢٧.

يقولُ الرسول)[١]، بالرفع؛ لأن الزلزلة سبب، والقول مسبَّبها، وقد مضى السببُ ونحن نحكي المسبَّب الساعة»[٢].

وأضاف الثمانيني: «أن بعض النحويين قالوا: كل فعل ارتفع بعد (حتى) فلك أن تنصبه لأن الفعل المنصوب بعد (حتى) يجوز أن يكون مسببًا وغير مسبب، وليس كل ما ينتصب بعد (حتى) من الأفعال يجوز أن يرتفع؛ لأنه لا يرتفع إلا وهو مسبب، فالنصب فيما بعدها أعمُّ من الرفع»[٣].

وبيّن الثمانيني أن (حتى) لا يستغنى عنها في الكلام، ولا تقوم إلى مقامها ولا الواو؛ لأن (حتى) لها معنى في نفسها لا تدل عليه الحروف، وإنما جاءت (حتى) لذلك المعنى خاصة، وهو دلالتها على قوة ما بعدها أو ضعفه أو تحقيره أو تعظيمه، ألا تراهم يقولون (قدِمَ الحاجُّ حتى المشاة) فيدلون على ضعف المشاة، ويقولون: (مات الناسُ حتى الأنبياءُ) فيدلون على تعظيم الأمر، ويقولون: (ظلَمَ السلطان الناس حتى الصالحين) فيدلون على تعظيم الأمر. فهذا المعنى الذي تختص به (حتى) وجاءت لأجله[٤].

من خلال ما سبق يتضح لنا أن الثمانيني ذهب مذهب البصريين وهو أن حتى بنفسها حرف جر، وليس كما قال الفراء بأنها تنوب عن (إلى) كواو (ربّ) [٥]، وذهب أيضًا في كونها

---

(١) سورة البقرة، الآية (٢١٤) (حتى يقول) بالرفع قرأ مجاهد وبعض أهل المدينة، وقرأ الباقون بالنصب. انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ١٣٣، والكشاف ١/ ٢٥٧، ومعجم القراءات ١/ ١٦٥.

(٢) الفوائد والقواعد ص٣٤٨، وشرح اللمع ١/ ٥١٨، وانظر تفصيل المسألة في: شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٣١.

(٣) الفوائد والقواعد ص٣٤٨، وشرح اللمع ١/ ٥١٨، والكتاب ١/ ٩٧، وشرح المفصل ٨/ ١٩.

(٤) انظر: الفوائد والقواعد ص٣٤٩، ٣٥٠، وشرح اللمع ١/ ٥١٩، ٥٢٠.

(٥) انظر مذهب البصريين في الجنى الداني ص٥٤٢، وانظر رأي الفراء في معاني القرآن ١/ ٣٧.

عاطفة مذهب البصريين، أما الكوفيون فيرون أنها ليست عاطفة[١].

وقال الثمانيني: «إن أرادوا أن يدخلوها على الأفعال نظروا إلى الفعل الذي قبل (حتى) فإن كان سببًا موجبًا للفعل الذي بعدها أضمروا بعد (حتى) (كَيْ)، فنصبوا بها الفعل الموجب فقالوا: (أطع الله حتى يُدخلَكَ الجنةَ)، معناه: كي يدخلَك الجنة. فإن كان الفعل الذي قبل (حتى) ليس بسبب لما بعدها أضمروا بعد (حتى) (أنْ)، فقالوا: (لأنتظرنّهُ حتى تطلعَ الشمسُ)، تقديره: حتى أن تطلعَ الشمسُ؛ لأن طلوع الشمس لا يكون سببًا عن انتظار أحد، والأصل في هذا وفي المسبب هو (أنْ)، وإنما فسروا المسبب بـ(كي) ليفصلوا بين المسبب وغيره، والفعل منصوب بـ(أنْ)، و(أنْ) مع الفعل الذي نصبته في تقدير مصدر مجرور بـ(حتى)، فـ(حتى) هاهنا دخلت على اسم متأول مقدر، وما دخلت على فعل، ولا انتقلت عن بابها، و(حتى) وما جرته في موضع نصب بالفعل الذي قبلها»[٢].

وقد ذهب الثمانيني في أن (حتى) ليست هي الناصبة مذهب البصريين؛ حيث يضمرون أن بعدها وهي حرف جر ولكن الكسائي جعلها ناصبة بنفسها وهو مذهب الكوفيين[٣].

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٩٨.

(٢) الفوائد والقواعد ص٣٥٠، وشرح اللمع ١/ ٥٢٠، وانظر: شرح المفصل ٧/ ٣٠.

(٣) انظر: الكتاب ٣/ ١٧، ١٨، وشرح التسهيل ٤/ ٢٤، والهمع ٢/ ٨، ومعاني القرآن ١/ ١٣٧، وشرح الأشموني ٣/ ٢٩٨.

* (حرف القسم) : الباء:

قال الثمانيني: «(الباء) هي الأصل في هذا الباب؛ لأنه يجوز أن تعمل ظاهرة ومقدرة. مثال إعمالها مظهرة: (باللهِ لأذهَبنّ)، ومثال إعمالها مقدرة: (اللهِ لأخرجَنَّ)، وهذا إنما يجوز في (الباء) خاصة لكثرة استعمال الباء معه، وما عدا اسم الله تعالى لا يجوز فيه إلا النصب، ويجوز في اسم الله تعالى النصب، كما جاز في غيره.

ولما كانت (**الواو**) من مخرج (الباء) جاز أن تبدل منها إلا أنها تنقل عن تصرف (الباء) لأنها تدخل على المظهر دون المضمر، تقول: (واللهِ لأذهبنّ)، و(والكعبة لأخرجُنّ).

ولما كانت (التاء) تُبدلُ من (الواو) كثيرًا في نحو: (تُراث) و(وُراث) و(تُخمة) و(وُخْمة) أبدلوا من الواو التاء في القسم، ولما كانت (التاء) بدلًا من بدل، ضَعُفت فخصوها باسم واحد من أسماء الله تعالى، وهو قولهم: (تاللهِ)، وفي التنزيل: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[1]. وقد عوضوا من واو القسم حروفًا قامت مقام (الواو) وهي: **لام الجر، وهمزة الاستفهام وألف الوصل، و(ها) للتنبيه، و(مِن)**.

فأما (**اللام**) فلا يكون المُقسمُ بها إلا متعجبًا، تقول: (لله لأفعلنّ). وتقول في همزة الاستفهام: (أألله لتخرُجن)، ولابد أن تقطع همزة الوصل لتدل على كونها عوضًا من واو القسم، تقول: (أفألله لتخرُجنّ).

فأما (**مِن**)، فقال بعض النحويين تختص بالدخول على (الرب) تعالى: فقالوا: (من ربي لأفعلن)، وأجازوا ضم الميم فقالوا: (مُن ربي) ليدلوا بضمها على دخولها في القسم، وكونها عوضًا من واوه، وأصلها على هذا (مِنْ) الجارة للأسماء. وقال قوم: (مُنُ) محذوفة من (أيمُنُ الله)، أسقطوا الهمزة والياء فقالوا: (مُنُ الله). وأما حرف التنبيه، وهو قولنا (ها)، فيقولون:

---

(١) سورة يوسف، الآية (٨٥).

(لاها الله ذا) و(إي ها الله ذا)، (إي) بمعنى (نَعَم)، قوله عز وجل: ﴿إِى وَرَبِّىٓ﴾[١]. أي: نعَم وربي»[٢].

وتعددت اللغات في (مِن) وتوجيهها، فمن قال: إنها حرف جر، قال: هي (مِنْ) على الأصل، وعند التقاء الساكنين يقال: (مِنَ) بفتح النون لخفة الفتحة، أو: (مَنَ) بإتباع الميم النون، وإن كانت فتحتها عارضة للسكون، أو (مِن) بكسر الميم والنون، و(مُنْ). وهي عند سيبويه حرف جر، وضمت الميم لدلالة تغير معناها وخروجها من بابها، ومن جعلها مقصورة من الاسم، فهي على ذلك تكون (مُنُ) مقصورة من (أيمُنُ) و(منُ) مقصورة من (يمينُ)[٣].

وأضاف الثمانيني: «وأما قولهم (ها الله ذا) فيها وفيه ثلاث لغات[٤]، فإن أكثرها أن تقول: (ها اللهِ ذا) بالجمع بين ساكنين[٥]. واللغة الثانية أن تقول: (ها اللهِ ذا) فتسقط الألف لالتقاء الساكنين[٦]، واللغة الثالثة هي أقلها أن تحرك الألف لالتقاء الساكنين فتنقلب همزة فتقول: (هأَ الله ذا)»[٧].

---

(١) سورة يونس، الآية (٥٣).

(٢) الفوائد والقواعد ص٦٩٨- ٧٠٠، وشرح اللمع ٢/ ٨٦٧- ٨٦٩، وانظر الخصائص ٢/ ١٩، وشرح المفصل ٨/ ٣٤، والقصر المبني على المغني ١/ ١٢٢، وشرح الكافية ٢/ ٣١١.

(٣) انظر: تفصيل ذلك وتعليله في: الكتاب ٣/ ٤٩٩، وشرح الكافية للرضى ٢/ ٣١١، وشرح المفصل ٩/ ١٠٦، وانظر الإنصاف ١/ ٤٠٩.

(٤) ذكر الرضى في شرح الكافية ٢/ ٣١٢ لغة رابعة هي (ها الله) بإثبات ألف (ها) وقطع همزة (الله).

(٥) قال الرضى في شرح الكافية ٢/ ٣١٢: القياس حذف الألف، إلا أنه لم يحذف هاهنا ليكون كالتنبيه على كون ألف (ها) من تمام (ذا). وانظر: الكتاب ٣/ ٤٩٩.

(٦) انظر: الكتاب ٣/ ٤٩٩، وأورد المبرد اللغتين في المقتضب ٢/ ٣٢٢.

(٧) الفوائد والقواعد ص٧٠١، وشرح اللمع ١/ ٨٧٠، ذكر الرضى في شرح الكافية ٢/ ٣١٢ أن أبا علي قد حكى هذه اللغة، وهي أقل الجميع كما في: الضألّين، ودأبّة، وقال السيرافي في ضرورة الشعر ص١٣٥: وربما تكلم بعض العرب بمثل هذا فرارًا من التقاء الساكنين.

openkandil.com

ونلاحظ بعد ذكر الثمانيني لحروف القسم أنه ذهب مذهب البصريين في عدم عمل حرف القسم، فلا يجر ما بعده إلا إذا كان موجودًا، وإن حذف فلابد أن يكون لها عوض، وإن جاز حذفه وإعماله فلا يكون إلا مع لفظ الجلالة لكثرة استعماله، أما الكوفيون فذهبوا إلى أنه يعمل محذوفا بدليل السماع والقياس والاستشهاد[١].

وهناك حروف جر أخرى مثل (حاشا، وعدا، وخلا) وقد ذكرتها في الاستثناء في فصل المنصوبات.

*** الإضافة:**

الإضافة «نسبة بين اسمين تقيدية توجب لثانيهما الجر أبدا»[٢]. وتعني في الأصل إضافة اسم إلى اسم وإيصاله إليه من غير فصل، وجعل الثاني من تمام الأول يتنزل منه منزلة التنوين[٣]. فالمضاف والمضاف إليه بمنزلة الكلمة الواحدة؛ لأن المضاف إليه من تمام المضاف. فالتلازم بينهما أشد من تلازم الصفة والموصوف مثلا. يقول سيبويه: «المضاف والمضاف إليه بمنزلة اسم واحد منفرد، والمضاف إليه هو تمام الاسم ومقتضاه، ومن الاسم: ألا ترى أنك لو قلت: عبدا أو أميرا، وأنت تريد الإضافة لم يجز لك. ولو قلت: هذا زيدٌ، كنت في الصفة بالخيار إن شئت وصفت، وإن شئت لم تصف. ولستَ في المضاف إليه بالخيار؛ لأنه من تمام الاسم وإنما هو بدلٌ من التنوين»[٤]. ولهذا لم يجز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا في الضرورة[٥].

وقد عرف الثمانيني الإضافة بقوله: «إن الإضافة هو أن يتصل آخر الاسم الأول بأول

---

(١) انظر تفصيل المسألة في الإنصاف ١/ ٣٩٣- ٣٩٦.

(٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب ٤/ ١٧٩٧.

(٣) انظر: حاشية الصبان ٢/ ٢٣٧، وشرح المفصل ٢/ ١١٨.

(٤) الكتاب ٢/ ٢٢٦، وانظر: ٢/ ١٦٣، ١٦٤.

(٥) انظر: الكتاب ١/ ١٧٦- ١٨١، ٢/ ٢٨٠.

الثاني من غير تنوين ولا فاصل يحجز بينهما في اللفظ»[(١)]، ولقد جعل سيبويه الجر في كل اسم مضاف إليه، سواء أكانت الإضافة إليه تتم عن طريق حروف الجر، أم عن طريق إضافة اسم إليه. يقول سيبويه في (باب الجر): «والجر إنما يكون في كل اسم مضاف إليه. واعلم أن المضاف إليه ينجرُّ بثلاثة أشياء: بشيء ليس باسم ولا ظرف، وبشيء يكون ظرفا، وباسم لا يكون ظرفا»[(٢)]. ومثل للنوع الأول بحروف الجر التي يضاف بها إلى الاسم المجرور ما قبله.

وهكذا ربط سيبويه بين الجر بالإضافة، والجر بحروف الجر، لاشتراكهما في معنى الإضافة سواء كانت تلك الإضافة بحرف الجر، أو بإضافة اسم إلى آخر. ولعل هذا ما دفع ابن الحاجب إلى أن يقول: المضاف إليه كل اسم نسب إليه شيء بواسطة حرف جر لفظا أو تقديرا مرادا. فالأول نحو: (مررت بزيد)؛ لأنك أضفت إلى زيد المرور بواسطة حرف الجر، وأما تقديرا فنحو: (غلام زيد)، وخاتم فضة؛ لأنه على تقدير معنى حرف الجر، وهو مراد معنى[(٣)].

وقال الثمانيني: «الإضافة على ضربين: أحدهما: أن يكون الأول غيرَ الثاني سواء وافق الثاني في اسمه، أو لم يوافقه، نحو: (غلام زيدٍ، وعبدُ عمرٍو)؛ لأن الغلام قد يتفق أن يكون اسمه (زيدًا) فيوافق صاحبه في اللقب، و(دارُ عبد الله، ومسجدُ محمدٍ، وكنيسةُ اليهود، وبيعة النصارى، وجامع المنصور)، كل هذا يقدر باللام تقديره: مسجدٌ لمحمدٍ، وجامع للمنصور، وكنيسة لليهود، وبيعةٌ للنصارى، وغلامٌ لزيدٍ.

وهذه اللام لها معنى يخصها يلزمها في جميع متصرفاتها وهو (الاختصاص) وهو أن يختص الأول والثاني، ولها معنى يطرأ على هذا الأول، وهو الملك مما يصح ملكه، نحو (دار زيدٍ، وعبد

---

(١) الفوائد والقواعد ص٣٥١، وشرح اللمع ١/ ٥٢١، وانظر: شرح المفصل ٢/ ١١٧.

(٢) الكتاب ١/ ٤١٩.

(٣) انظر: شرح الكافية ١/ ٢٧٢.

عمروٍ)؛ لأن الملك يفتقر إلى تقدم الاختصاص، والاختصاص يستغني عن الملك، فدل على أن الاختصاص هو الأصل، وأن الملك فرع عليه.

فإن كان الأول جزءًا من الثاني كانت الإضافة بمعنى (مِنْ) نحو قولك: (باب ساجٍ، ودار آجرٍ، وجبة صوفٍ)، فهذا تقديره: بابٌ من ساجٍ، ودارٌ من آجُرٍّ، وجبة من صوفٍ، فالأول في هذا جزء من الثاني، و(مِنْ) فيه للتبعيض؛ لأنها أخرجت بعضًا من كل. وإذا كان الثاني من جنس الأول مثل هذا الذي وصفته جازت فيه ثلاثة أوجه: **أجودُها**: الإضافةُ على ما مثلته. **والثاني**: أن تنون الأول، وتجعل الثاني وصفًا له فتتبعه إياه في إعرابه، فتقول: (هذه جبةٌ صوفٌ)، و(رأيتُ جبةً صوفًا)، و(مررت بجبةٍ صوفٍ). **والوجه الثالث**: أن تنون الأول وتنصب الثاني على التمييز في كل وجه فتقول: (هذه جبةٌ صوفًا)، و(اشتريتُ جبةً صوفًا)، و(مررت بجبةٍ صوفًا)»[(١)].

ومن خلال ما سبق يتضح أن الثمانيني ذهب مذهب سيبويه والبصريين بأن جر الثاني هو بالاسم المضاف إليه. وزعم الزجاج أن الجر بمعنى (اللام)، وعند قوم إن (اللام) أو (من) هو الخافض، ولم يمنع ذلك من الإضافة، والإضافة تكون على معنى (اللام) نحو: (دار زيد) وعلى معنى (من) وهي إضافة الشيء إلى كله نحو (ثوب خز)، ويقال فيه إضافة الشيء إلى جنسه، وشرطها أن يصح الإخبار بالثاني عن الأول احترازًا من يد زيد[(٢)].

وقد يحسن في الإضافة (من) أو (اللام) نحو: (يد زيد، يد من زيد، أو يد لزيدٍ)[(٣)].

ثم إن الإضافة بعد ذلك على ضربين، معنوية ولفظية: فأما الإضافة المعنوية، فإنما سميت بذلك؛ لأنها تفيد أمرا معنويا، وهو «التعريف» إن كان المضاف إليه معرفة، نحو: (غلام زيد)،

---

(١) انظر: الفوائد والقواعد ص٣٥١، ٣٥٢، وشرح اللمع ١/ ٥١٢، ٥١٣، وانظر: شرح المفصل ٢/ ١٧، ١٨.

(٢) انظر تفصيل ذلك في الكتاب ١/ ٤١٩، وشرح الأشموني ٢/ ٢٣٧، وشرح التصريح ٢/ ٢٥، وشرح التسهيل ٣/ ٢٢٣، والأصول ٢/ ٥، وارتشاف الضرب ٤/ ١٧٩٩، ١٨٠٠.

(٣) انظر: الفوائد والقواعد ص٣٥٢.

فغلام نكرة، ولكنه اكتسب تعريفا من المضاف إليه المعرفة. و«التخصيص» إن كان المضاف إليه نكرة، نحو: (غلام رجل)؛ لأنه أخص من قولك (غلام) وتسكت[١]. وتسمى أيضًا: الإضافة المحضة أو الحقيقية؛ لأنها خالصة من تقدير الانفصال. ولعل هذه الإفادة المعنوية هي التي أشار إليها سيبويه بقوله: «المضاف إنما يكون نكرة ومعرفة بالمضاف إليه»[٢].

وفي ذلك قال الثمانيني: «والإضافة على ضربين: إضافة محضة، وإضافة غير محضة. فإذا أضفت الأول إلى الثاني، ولم تقدر بينهما تنوينًا كانت الإضافة محضة، ويعرف الأول بالثاني إذا كان الثاني معرفة نحو: (غلامُ زيدٍ، ودارُ عمرٍو). فإن قدرت بينهما تنوينًا كانت الإضافة بينهما غير محضة، ولم يتعرف الأول بالثاني إذا كان معرفة، نحو: (غيرك، ومثلك، وسواك، وكفيُك، وشرعُك، وحسبُك، وناهيكَ، ونهيُك، وهدّك، وضاربُ زيد الساعة، وحسن الوجه وبابه)، وكل هذا لا يتعرف الأول فيه بالتالي؛ لأنك تقدر بينهما تنوينًا، وإنما حذفته من اللفظ إيجازًا واقتصارًا، ولو شئت أظهرته فقلت: ضاربٌ زيدًا، ومثل زيد، ومثلٌ له، وغيرُ عمروٍ، وغيرٌ له، وفي التنزيل: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُّسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ﴾[٣]، تقديره: عارضًا مستقبلًا أوديتهم، والذي يدلك على أن هذا هو التقدير أنه وصف لنكرة، وقد قال تعالى: ﴿هَدْيًا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾[٤]، تقديره: هديا بالغًا الكعبة، ولابد أن يقدر بالتنوين؛ لأنه وصف لنكرة، قال الشاعر:

يـا ربَّ غابطنـا لـو كـانَ يطلـبُكُم لاقَـى مباعـدةً مـنكم وحرْمانـا[٥]

---

(١) انظر: شرح قطر الندى وبل الصدى ص٢٥٣.

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ٢٩٥.

(٣) سورة الأحقاف، الآية (٢٤).

(٤) سورة المائدة، الآية (٩٥).

(٥) من البسيط هو جرير، الديوان ص١٦٣، الكتاب ١/ ٤٢٧، ابن يعيش ٣/ ٥١، وشرح التصريح ٢/ ٨٢.

تقديره: يا رب غابطٍ لنا؛ لأن (ربّ) لا تدخل إلا على نكرة. وقال قوم[١]: إن (غيرا) إذا أضيفت إلى ضد ما قبلها تعرفت كقوله تعالى: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾[٢]؛ لأن المغضوب عليهم ضد المنعم عليهم»[٣].

وأضاف الثمانيني: «اعلم أنك إذا أضفت معرفة إلى نكرة تنكرت، وإن أضفت نكرة إلى معرفة، ولم تقدر التنوين بينهما تعرفت، وإن قدرت بينهما تنوينًا لم تتعرف، وقد مثلت هذا كله. وإذا أضفت اسمًا إلى عموم صار عامًا، كما أنه إذا أضفته إلى مخصوص صار خاصًا. وإذا أضفت اسمًا إلى الاستفهام صار استفهامًا. ألا تراك تقول: (مَن عندَكَ؟) فيقول المجيبُ: (زيدٌ، عمرٌو، هندٌ)، فإن قلت: (غلامُ مَن عندكَ؟) قال: (غلامُ زيدٍ، أو غلام هندٍ)، وإن قلت: (جاريةُ من عندَك؟) قال: (جارية زيدٍ) فلو لم يكن الاستفهام قد سرى من الثاني إلى الأول لما وقع الجواب بالأول»[٤].

ونلاحظ مما سبق أن الإضافة المحضة هي المعنوية أو الحقيقية وغير المحضة هي الإضافة اللفظية، وأن كل اسم معرفة يتعرف به ما أضيف إليه إضافة معنوية، ولا يستثنى من ذلك إلا أسماء توغلت في إبهامها، فهي نكرات وإن أضيفت إلى المعارف، وذلك نحو: (غير ومثل وشبه) ونحوه. ومن ثم جاز أن تقع وصفا للنكرات، يقول سيبويه: «ومن النعت أيضًا: مررت برجل

---

(١) قال الرضى في شرح الكافية ١/ ٢٥٣: قال ابن السري: إذا أضفت (غير) إلى معرف له ضد واحد فقط تعرف (غير) لانحصار الغيرية به كقولك عليك بالحركة غير السكون فلذلك كان قوله تعالى: ﴿غير المغضوب عليهم﴾ صفة ﴿الذين أنعمت عليهم﴾ ونسب الأشموني هذا المذهب لابن السراج والسيرافي. انظر: شرح الأشموني ١/ ٣٠٩، وشرح التصريح ٢/ ٢٧.

(٢) سورة الفاتحة، الآية (٧).

(٣) الفوائد والقواعد ص٣٥٢- ٣٥٣، وشرح اللمع ١/ ٥٢٣، وانظر: الكتاب ١/ ٤٢٧، وشرح الأشموني ٢/ ٣٠٩.

(٤) الفوائد والقواعد ص٣٥٣- ٣٥٤، وشرح اللمع ١/ ٥٢٣.

مثلك، فمثلُك نعت على أنك قلت: هو رجل كما أنك رجل، ويكون نعتا أيضًا على أنه لم يَزِدْ عليك، ولم ينقص عنك في شيء من الأمور، ومثله: مررت برجل مثلك، أي صورته شبيهة بصورتك، وكذلك: (مررت برجل ضَرْبِك وشِبْهِك)، وكذلك: (نحوِك) يـُجْرَيْن في المعنى والإعراب مُجرى واحدا، وهن مضافات إلى معرفة صفات لنكرة... ومنه: (مررت برجل غيرك)، فغيرك نعت يُفصل به بين من نعته بـ(غير) وبين من أضفتها إليه، حتى لا يكون مثله أو يكون مر باثنين»[(١)]. فجعل (مثلك وشبهك ونحوك وغيرك) نعوتا للنكرة رغم إضافتها؛ لأنها في معنى أسماء الفاعلين[(٢)].

ويُشترط في الإضافة المعنوية أن يكون (المضاف) اسما جامدا لا وصفا مضافا إلى معموله[(٣)]، وأن يتجرد من (أل)؛ لأنه ليس في العربية مضاف يدخل عليه الألف واللام غير الصفة المشبهة[(٤)]، وتكون على أحد المعاني التالية، كما وضحها الثمانيني[(٥)]:

- معنى (مِنْ)، وذلك إذا كان المضاف إليه جاء لبيان نوع المضاف، فهو كالجنس له يصدق عليه اسمه، ويصح الإخبار به عنه. قال سيبويه: «لو قلت: له خاتمٌ حديدٌ، أو هذا خاتمٌ طينٌ، كان قبيحا. إنما الكلام أن تقول: هذا خاتُم حديدٍ وصُفَّة خز، وخاتمٌ من حديدٍ وصفة من خز»[(٦)]. فقبح النعت بالجواهر والأسماء الجامدة، وأجاز الإضافة فيها على معنى (مِنْ).

---

(١) الكتاب ١/ ٤٢٣، وانظر أيضًا: ٢/ ١١١.

(٢)انظر: النكت ١/ ٤٣٣، وشرح المفصل ٢/ ١٢٥.

(٣) انظر: شرح الكافية ١/ ٢٧٣.

(٤) انظر: الكتاب ١/ ١٩٩- ٢٠٠، ويفهم من ذلك أن شرط المضاف التنكير، ولذلك لم يجز عند سيبويه إضافة أسماء الإشارة والموصولة؛ لأنها لا تكون نكرة، فصارت لا تضاف كما لا يضاف ما فيه (أل). انظر: الكتاب ٣/ ٤١٣.

(٥) انظر: الفوائد والقواعد ص٣٥١- ٣٥٢، وشرح اللمع ١/ ٥٢٢- ٥٢٣.

(٦) الكتاب ٢/ ٢٣.

- معنى (في) [١]، وذلك إذا كان المضاف إليه ظرفا للمضاف، نحو قوله عز وجل: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾[٢]، فالليل والنهار لا يمكران، ولكن المكر فيهما، وإنما المعنى: بل مكركم في الليل والنهار[٣].

- معنى (اللام)، وذلك إن كان معنى الإضافة الملك والاختصاص، نحو: (ثوب زيد وحصير المسجد)، أي ثوب لزيد وحصير للمسجد.

ومن الواضح أن تقدير هذه المعاني في الإضافة المعنوية يعد إشارة ذكية من النحاة إلى أن الأصل في هذه الإضافة أن تكون بحرف الجر، ولكن تم التحويل بواسطة حذف هذه الحروف وحذف التنوين من المضاف، ويصبح تحديد الحرف المقدر منوطا بمعاني المفردات في المركب الإضافي والعلاقة بينهما[٤]. مما يعني أن الحرف المقدر يرتبط بالسياق اللغوي الذي ترد فيه الإضافة.

وأما الإضافة اللفظية وهي الإضافة غير المحضة، فيشترط فيها أن يكون المضاف وصفا مضافا إلى معموله، وإنما سُميت كذلك لأنها تفيد أمرا لفظيا وهو التخفيف. ألا ترى أن قولك: (ضاربُ زيدٍ)، أخف من قولك: (ضاربٌ زيدا). وتسمى أيضًا الإضافة غير المحضة والمجازية؛ لأن المعنى فيها على الانفصال بإرادة التنوين أو النون. ولهذه الإضافة ثلاث صور: إضافة اسم

---

(١) ذهب بعض النحاة إلى أن سيبويه والجمهور رأوا أن الإضافة لا تعدو أن تكون بمعنى (اللام) أو (مِنْ)، وما أوهم الإضافة بمعنى (في) محمول على أنها فيه بمعنى (اللام) توسعا ومجازا. والثابت عندي أن سيبويه جعل الإضافة على معنى (في) إذا كان المضاف إليه ظرفا للمضاف. انظر: حاشية الصبان ٢/ ٢٣٨- ٢٣٩، وشرح المفصل ٢/ ١١٩.

(٢) سورة سبأ، الآية (٣٣).

(٣) انظر: الكتاب ١/ ١٧٦، ٢١٢.

(٤) انظر: من الأنماط التحويلية في النحو العربي ص٤٥.

الفاعل نحو: (هذا ضاربُ زيد). وإضافة اسم المفعول نحو: (هذا معمورُ الدار). وإضافة الصفة المشبهة نحو: (هذا رجلٌ حسنُ الوجه)[١].

ولما كانت هذه الإضافة لفظية على نية الانفصال، فقد اختصت ببعض الأحكام الدلالية، منها:

أن هذه الإضافة لا تفيد في المضاف تعريفًا ولا تخصيصا خلافا للإضافة المعنوية يقول سيبويه: «واعلم أن العرب يستخفون فيحذفون التنوين والنون، ولا يتغير من المعنى شيءٌ وينجر المفعول لكفِّ التنوين من الاسم، فصار عمله فيه الجر، ودخل في الاسم مُعاقبا للتنوين، فجرى مجرى (غلام عبد الله) في اللفظ؛ لأنه اسم وإن كان ليس مثله في المعنى والعمل. وليس يغير كفُّ التنوين إذا حذفته مستخفًّا شيئا من المعنى، ولا يجعله معرفة. فمن ذلك قوله عز وجل: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾[٢]، و﴿إِنَّا مُرْسِلُوا۟ ٱلنَّاقَةِ﴾[٣]، فالمعنى معنى: ﴿وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾[٤]، ويزيد هذا عندك بيانا قوله تعالى جده: ﴿هَدْيًۢا بَـٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾[٥]، و﴿عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا﴾[٦]. فلو لم يكن هذا في معنى النكرة والتنوين لم توصف به النكرة»[٧].

فجاز وصف (هديا) ببالغ الكعبة، و(عارض) بممطرنا، مع إضافة اسم الفاعل إلى المعرفة؛ وذلك لأن المضاف هاهنا لا يكتسب تعريفا من المضاف إليه. وتقول: (مررت برجل

---

(١) انظر: شرح قطر الندى وبل الصدى ص٢٥٤.

(٢) سورة آل عمران، الآية (١٨٥).

(٣) سورة القمر، الآية (٢٧).

(٤) سورة المائدة، الآية (٢).

(٥) سورة المائدة، الآية (٩٥).

(٦) سورة الأحقاف، الآية (٢٤).

(٧) الكتاب ١/ ١٦٥، ١٦٦.

ملازمك)، فيحسن ويكون صفة للنكرة؛ لأنك ألقيت التنوين، وأنت تريد معناه، فجرى مجراه إذا كان منونا[١]، يقول سيبويه: واعلم أن كل مضاف إلى معرفة وكان للنكرة صفة، فإنه إذا كان موصوفا أو وصفا أو خبرا أو مبتدأ بمنزلة النكرة المفردة. واستدل على ذلك بشواهد شعرية. منها قول جرير:

ظَلِلْنـــا بمُســـتَنِّ الحَـــرورِ كأننـــا لدَى فـرَسٍ مُستقبلِ الـريحِ صـائمِ[٢]

كأنه قال: لدى مستقبل صائم. واستدل على تنكير هذه الأسماء بدخول (رُبّ) عليها؛ لأنه لا يقع بعدها إلا نكرة[٣]. وتقول أيضا: مررت برجلٍ حسن الوجه، فتقع الصفة المشبهة (حسن الوجه) مضافة إلى معرفة صفة للنكرة[٤].

كما يتضح أيضا أن مصطلح الإضافة اللفظية يشير بوضوح إلى أن لهذه الإضافة لفظا منطوقا يختلف عن عمقها، وإنما تكتسب معناها من العمق لا من السطح، فظاهر اللفظة يوحى بأن العلاقة بين جزأيها علاقة إضافة كالإضافة المعنوية، ولكنها بحسب العمق علاقة إسنادية اختفت وراء الشكل المنطوق[٥].

---

(١) انظر: الكتاب ٢/ ١٨، ٢/ ١١١.

(٢) من الطويل وهو لجرير ديوانه ص٥٥٤، وانظر: الكتاب ١/ ٤٢٥.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٤٢٥- ٤٢٧، ونسب سيبويه إلى يونس والخليل أن هذه الصفات المضافة إلى المعرفة التي صارت صفة للنكرة قد يجوز فيهن كلهن أن يكن معرفة، فيجوز لك أن تقول: مررت بعبد الله ضاربك. انظر: الكتاب: ١/ ٤٢٨.

(٤) انظر: الكتاب ١/ ٢٠٠، ٤٢٤.

(٥) انظر: من الأنماط التحويلية في النحو العربي ص٤٨، وتحليل اللفظ وتقويم المعنى ص٢٥٦.